رأي في نظرة العلماء للعامل المعنوي (الخالفة) من منظور إعرابي

بقلم : الدكتور فارس فدي بطاينة
قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك ـ إربد ـ الأردن

لم تشغل النحاة قضية كما شغلتهم قضية العامل، وكانت هذه القضية عبئا ثقيلا تحمل وزره دارسو النحو، وذلك بسبب ما أفرزته هذه النظرية من تأويلات للأساليب العربية، أبعدتها عن الاتجاه الصحيح الذي يجب أن تقود إليه الدراسة التحليلية لأنماط التراكيب العربية.

ولا أعني أن كل ما تحيط به النظرية في طريقة تحليل الأساليب والتراكيب هو غير ذي فائدة، ولكن ما يعنيني هنا أن أسجل رأيا في بعض جوانب نظرية العامل، وبالتحديد تلك المتعلقة بتنويع حركة النصب على الكلمات في بعض التراكيب، بإرجاعها إلى ما يسمى بالخوالف المسببة لحركة النصب في بعض فضلات الجملة.

وإذا كانت فرضية الإعراب التقديرية وما تقتضيه من تمحُّل عند تحليل الجملة العربية، تواجه الدارسين في فترة مبكرة من مراحل التعليم الأولى، فإن ذلك يخلق مشاكل لديهم تلازمهم حتى في مراحل التعليم العالي، بما آلت إليه سبل التأويل في إيجاد أبواب لا مسوغ لوجودها أو قبولها مثل باب الاشتغال والتنازع، ومثل تقدير عامل النصب في المنادى والمصدر الطلبي والإغراء والتحذير والاختصاص وغيرها.

وتأتي مشكلة الإعراب من افتراضين افترضهما النحاة، أولهما الإعراب بتقدير الحركات، وثانيهما بافتراض عوامل لتبرير هذه الحركات، والمشكلة الأولى في نظر الدارسين أيسر منها في الثانية، لأن ما يقتضي تقدير حركة أسهل مما يقتضي تقدير جملة أو كلمة، فضلا عن أن ميدان الإعراب التقديري رهين بطائفة يسيرة من الكلمات، على حين تتسع مظلة العامل لتشمل كافة أبواب النحو العربي.

ومهما كان مصدر القائلين بهذين الافتراضين، فإن الذي يعنيني هنا الجوانب السلبية التي ترتبت على اللجوء إليهما في تحليل بعض أنماط الجملة العربية ومحاولة استقراء وهدم الآثار السلبية لأبني على أنقاضها بدائل مقبولة لدى الدارسين.

لقد أقحم النحاة منذ المراحل المتقدمة لتأسيس النحو العربي المقولات المنطقية لتفسير مجموعة كبيرة من الظواهر الإعرابية واللغوية، ومع أنهم اختلفوا في توجيه بعض هذه الظواهر وتفسيرها إلا أنهم اعتمدوها وكرسوها للدراسة على الرغم من أن بعضهم تنبه إلى خطورة الملابسة وإلى هذا الخلط بين مواضعات علم ومواضعات علم آخر.

ومما يؤيد ذلك، ما رواه ابن السيد البطليوسي (ت 521 هـ) ـ وهو ممن نبهوا في النحو واللغة ـ أن

مجادلة وقعت بينه وبين نحوي من معاصريه هو أبو بكر بن الصائغ، فجعل ابن الصائغ (يكثر من ذكر المحمول والموضوع ويورد الألفاظ المنطقية التي يستعملها أهل البرهان) قال ابن السيد : قلت له : أنت تريد أن تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو، وصناعة النحو، تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق، وقد قال أهل الفلسفة : يجب أن تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها، وكانوا يرون إدخال بعض الصناعات في بعض، إنما يكون من جهل المتكلم أو عن قصد منه، للمغالطة واستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى إذا ضاقت عليه طرق الكلام[1].

وقد تنبه ابن جني (ت 395 هـ) إلى ما ستؤول إليه قضية العامل من تعقيدات والتباسات في أذهان الدارسين، فقال : العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره[2].

ومعنى ما قاله ابن جني يتفق مع ما اعترض به ابن قضاء القرطبي (ت 592 هـ) على النحاة حيث قال : (فإن قيل : إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت وجد الإعراب، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها، قيل : لو لم يَسُقْهُم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها لوحوا في ذلك، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم على ذلك[3]).

وقد كان لأبي البركات الأنباري (ت 577 هـ) رأي حول ذلك، حيث قال : (وكما يستحيل في الحسيات الفعل باستطاعة معدومة، والمشي برجل معدومة، والقطع بسيف معدوم والإحراق بنار معدومة، فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم، لأن العلل النحوية بالعلل الحسية)[4].

ويعبر النحاة عن هذا المعنى في الجانب التطبيقي بتقدير عوامل محذوفة تنصب الأسماء في نحو قول العرب : اشتريته بدرهم فصاعدا، وقولهم : سبحان الله، وقوله تعالى : ﴿وهذا بعلي شيخا﴾[5] فهم يجعلون (صاعدا) منصوبا بفعل تقديره : فذهب الثمن صاعدا، ويجعلون (سبحان) مصدرا منصوبا بفعل محذوف وجوبا من لفظ المصدر، وشيخا منصوبا بفعل مفهوم من سياق الجملة تقديره : أنبه، ومثل هذه التقديرات لا حصر لها في كتب النحو، وبخاصة أبواب المنصوبات مثل المنادى والإغراء والتحذير والمصادر الطلبية والحال وغيرها.

ولقد كانت هذه التقديرات الشغل الشاغل لغير واحد من هؤلاء النحاة، وذلك يشير إلى عدم قناعتهم بهذه التقديرات، فنجد نحويا مثل أبي الحسين بن الطراوة (ت 358هـ) يفكر في تدارك هذه المفارقة بالحديث عن عامل معنوي سماه (القصد إليه) يفسر به نصب بعض المنصوبات من نحو (سبحانَ الله) معللا ذلك بأن هذا الضرب من الأسماء لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، ولا إلى اختلاف أحوال الحدث (الفعل)، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق، مضافا إلى ما بعده، فإن (سبحان) اسم ينبيء عن العظمة، فوقع القصد إلى ذكره مجردا عن التقييدات أو بالأحوال، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر، نحو : إياك، ونحو : ويل زيد وويحه، كما يجعل ابن الطراوة المنصوب في باب الاشتغال في مثل : زيداً ضربته، وزيداً ضربت من هذا القبيل، فلا يقدر في الأول فعلا يفسره المذكور أو في الثاني على أنه مفعول به مقدم للفعل المذكور – كما يرى ذلك جمهور النحويين. وممن تبنوا رأي ابن الطراوة هذا، تلميذه أبو القاسم السهيلي (ت

581 هـ)، فالمنادى عنده منصوب بالقصد إليه، وقد أخذ بهذا التفسير في تعليل النصب في باب الاشتغال [6].

وقد نسب إليه أبو حيان أن الاسم عنده في باب الإغراء (مفعول به من جهة المعنى، وإن لم يعمل فيه عامل لفظي)[7].

ويمكن عد هذه النظرة عند ابن الطراوة وتلميذه من جملة الآراء الاستقلالية في النظر إلى الظواهر الإعرابية، بحيث امتدت هذه النظرة الاستقلالية حتى شملت أبوابا أخرى من النحو، كعلة منع الاسم من الصرف إذ خالف ماقاله النحاة من أن سبب منع الاسم من الصرف هو توفر فرعيتين به، وما يترتب عليها من ثقل موهوم يمنع من التنوين والخفض، وأخذ يفسر منع الصرف في كل طائفة من هذه الأسماء بتفسير خاص بها بعد أن فنّد بالدليل اللغوي الصوتي والمعنوي حكاية الثقل المزعومة في هذه الأسماء[8].

وكان من الممكن أن يكون ما قاله ابن مضاء حول العامل هو القول الفصل، لولا أن قوله ارتبط بمذهبه الفقهي الظاهري الذي لم يكتب له الذيوع بين المذاهب الفقهية الأخرى، فطويت أفكاره الرائدة في الدرس النحوي، كما طوي مذهبه الظاهري في الفقه.

ولا بد من التنويه بأن ما نسميه (العامل اللغوي) في تفسير بعض الظواهر الإعرابية كان قد تنبه إليه منذ المراحل المتقدمة في تاريخ الدرس النحوي واحد من الرواد المؤسسين للمدرسة البصرية وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، ولكن الذين جاءوا بعده من النحويين أهملوه لينساقوا وراء فرضية العوامل النحوية، ويتسعوا في القول بها، فيشتطوا بذلك بعيدا عن سنة اللغة ونظامها الخاص، وقد نقل عن الخليل أنه كان يستعين بالعامل اللغوي لتفسير كثير من حالات النصب في الأسماء المنصوبة، فقد جاء في كتاب سيبويه : هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون د،هما، وهذا قول الخليل رحمه الله[9].

وواضح أن (عشرين) لا تصلح أن تكون عاملا لفظيا للنصب في درهماً، لأنها ليست فعلا ولا ما يشبه الفعل من العوامل التي تواضع النحويون على إثبات العمل لها، وأن الخليل كان يقصد إلى العامل اللغوي الذي سمي في موضع آخر (تمام الكلام)[10]، وهذا العامل اللغوي هو الذي عمل النصب في المستثنى هنا تحت مفهوم المخالفة الذي عبروا عنه بالقول (لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره)، ولا عبرة بقول سيبويه : فعمل فيه ما قبله ؛ لأن المثال الذي أورده في نفس السياق (القوم فيها إلا أباك) لا يسمح بتقدير عامل يصلح للنصب من فعل ونحوه مما تعارف عليه النحويون، وفي موضع آخر يعقد سيبويه بابا لِـ (ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو) ويجعل منه قولهم : هو ابن عمي دنيا، وهو جاري بيت بيت، وجعل الناصب لها ما تقدم عليها من الكلام، قال : لأن هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجل في العلم حين قلت : أنت الرجل علما، فالعلم منتصب على ما فسرت لك وعمل فيها ما قبله، كما عمل عشرون في الدرهم حين قلت : عشرون درهماً، لأن الدرهم ليس من اسم العشرين ولا هو هي[11]

وفي موضع آخر قال سيبويه : (ومما ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو، قولك : هذه مائة وزن سبعة ونقد الناس، وهذه مائة ضربَ الأمير، وهذا ثوب نسج اليمن، كأنه قال : نسجاً وضرباً ووزناً، قال : واعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا

هو هو، والدليل على ذلك أنك لو ابتدأت اسماً لم تستطع أن تبني عليه شيئا مما انتصب في هذا الباب، لأنه جرى في كلام العرب أنه ليس منه ولا هو هو[12].

وليس بخاف على أحد أن هذا التحليل الذي اقتفى به سيبويه خطى شيخه الخليل الذي يصرح باسمه، يعتمد تفسير النصب بعامل لغوي هو الخلاف، فلأن الاسم المنصوب ليس هو الاسم المتقدم عينه أي خالفه كان منصوبا، ولا عبرة لقول سيبويه : وجعل الناصب لها ما تقدم عليها من الكلام.

وأرى أن هذا الذي أدركه الخليل بحسه اللغوي المرهف، وأفلت من يدي تلاميذه والأجيال التي تلتهم، مما آثرنا أن نسميه بـ (العامل اللغوي) متابعين في ذلك الدكتور مهدي المخزومي[13]، هو بعينه ما تشبث به مؤسسو النحو الكوفي، ومن احتذى حذوهم فسموه (الخلاف) في مواضع، و(الصرف) في مواضع أخرى، ليفسروا به حالات إعرابية متعددة استعصت في تفسيرها على غيرهم وأجهدتهم، فاضطربوا في توجيهها ولم يأتوا فيه بطائل، وكان ذلك الاضطراب نتيجة محتومة للتسليم بنظرية العامل النحوي التي استحوذت على الفكر النحوي، وتمكنت منه إلى الحد الذي تحولت فيه إلى ما يشبه اليقين المطلق، على نحو ما رأينا عند ابن الأنباري. وقبل أن نستعرض الحالات التي يكون عامل الإعراب فيها الخلاف أو الصرف لا بد لنا أن نفسر اختيار العرب الفتحة لتكون علامة على الاسم المخالف لما قبله أو الفعل المصروف عما سبقه.

وإذا كان البحث الاستقرائي للمعربات قد أوصلنا إلى تقرير حقيقة مفادها أن الضمة علم الإسناد وأن الكسرة للإضافة وأن الفتحة هي أخف الحركات، ولذلك فهي أكثر شيوعا من سواها[14].

والفتحة ليست علامة إعرابية، لأن عامة ما يندرج تحت حكم المنصوب لا يجمع بينه جامع، بخلاف المرفوعات والمجرورات التي لا تخرج عن دائرتي الإسناد والإضافة. واللغة العربية تستعين بالفتحة كثيرا في حالات لا تستحق النصب، ولو وجدت حالات حركية غير الثلاث المعروفة الشائعة لاستعملت[15].

فالفتحة لا تؤدي وظيفة معينة، إذ يفتح الاسم لأن الفتحة في درج الكلام أخف من غيرها من الحركات، ولا تؤلف حالات النصب عادة إلا جعبة أو كيسا يتضمن كل ما استعصى شرحه أو تعليله، وتعود حالة النصب إلى توزيعية مجانية واعتباطية نراعيها بموجب قوانين صوتية خفية[16].

بعد هذه المقدمة عن الفتحة، نستطيع أن نقرر بيقين أن هذا العامل اللغوي الذي سماه بعض القدماء (الخلاف) يمكن أن يكون تفسيرا ناجعا لطائفة من الحالات الإعرابية التي اضطرب جمهور البصريين كثيرا في توجيهها وبيان السر في تحريكها بالفتح، وتسعى هذه الدراسة إلى جمعها ولمّ شتاتها حول هذا المحور مستجيبة لمقولة وجيهة لواحد من أعلام الدرس النحوي المعاصر، فحواها «أن النصب على الخلاف، لو عمل بعد توسيع نطاقه ومجال عمله لكان الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير الذي ينشده المحدثون وأداة للتخلص من كثير من مجادلات القدماء»[17].

ويمكن الآن أن نستعرض طائفة المنصوبات التي يكون عامل النصب فيها الخلاف، لا عوامل لفظية كما يعتقد جمهور النحاة، وتردده المصنفات النحوية عامة.

1 ـ الظرف الواقع خبراً (أو الذي يقع موقع الخبر).

يرى الكوفيون أن الظرف إذا وقع موقع الخبر، نحو : الكتاب أمامك، والحقيبة وراءك، منصوب على

الخلاف، وحجتهم في ذلك أن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، أي أن الخبر هو عين المبتدأ في قولنا : الله ربنا، فحكمهما في الإعراب واحد، غير أن عبارة (الكتاب أمامك) ونحوها، ليس الظرف فيها في المعنى هو المبتدأ، فلما كان مخالفا له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما.

وذهب البصريون إلى أن الظرف هنا منصوب بعامل مقدر هو اسم فاعل (مستقر) واحتجوا لذلك بأن الأصل في قولنا : الكتاب أمامك ؛ في أمامك، لأن الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى (في) و (في) حرف جر، وحروف الجر لابد لها من شيء تتعلق به ؛ لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال كقولنا : عجبت من زهدك، فلو قلت : من زهدك، لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئا يتعلق به، فدلّ على أن التقدير في قولك : الكتاب أمامك، الكتاب استقر في أمامك، ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذي هو استقر مقدر مع الظرف، كما هو مقدر مع الحرف، وأما من ذهب منهم إلى تقدير اسم الفاعل (مستقر) فحجته أن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل اسم الفاعل يجوز أن تتعلق به حروف الجر، والاسم هو الأصل، والفعل فرع، وتقدير الأصل أولى من تقدير الفرع، فضلا عن أن تقدير الفعل يحوج إلى تقدير آخر، وهو ضمير الفاعل بخلاف الاسم الذي لا يلزم ذلك، وما لا يحوج إلى تقدير أصل لما يحوج إليه.

وهناك ما يُظن أنه رأي ثالث ينسبونه إلى ثعلب، مفاده أن الأصل في قولنا : أمامك الطعام ؛ حل الطعام أمامك، فحذف الفعل وهو غير مطلوب، واكتفى بالظرف منه، فبقي منصوبا على ما كان عليه مع الفعل[18].

وفي رأيي أن رأي ثعلب هذا هو تفسير معنى وليس تفسير إعراب فهو يدرك أن الظرف مع كونه وعاء للذات أو للحدث فهو منصوب على الظرفية، وإنما قدر الفعل (حلّ) أو استقر توضيحا لمقتضى دلالة الظرفية المرتبطة بالحلول أو الاستقرار، ولهذا لم يثبت له عمل في الظرف.

أما إذا كان لفظ الزمان أو المكان لا يؤدي معنى الظرفية، بل يؤدي وظيفة الإسناد لا غير، كقولنا : انقضى شهران من العام، أو مر عام على الجزرة، أو (الحج أشهر معلومات)، فحكمه حكم سائر الأسماء في استحقاق الرفع علما على الاستناد والجر علما على الاضافة، فيكون نصب الظرف مع المبتدأ هنا ليس بعامل لفظي كما يرى البصريون بل هو عامل وظيفي لغوي، فحواه أنه لا يصلح أن يكون خبرا عن المبتدأ أي مسندا، لأنه في المعنى ليس هو المبتدأ.

وهذا العامل الوظيفي هو (الخلاف) الذي نص عليه بقية الكوفيين صراحة. وبذلك لا يشكل توجيه ثعلب لهذه المسألة ما يمكن أن يكون رأيا ثالثا فيها، بل هو في حقيقته رأي الكوفيين، ولا سيما أنه يرى أن الفعل (غير مطلوب واكتفى بالظرف منه).

وإنما لجأ ثعلب إلى هذا التفسير، ليقرر أن الظرف هذا منصوب بحكم إفادته الظرفية المكانية أو الزمانية، وليس الإسناد أو الإضافة، فبهذا خالف المبتدأ في الحكم الإعرابي، فكان منصوبا لا مرفوعا، تمييزا له عن الخبر الذي يطابق المبتدأ في إعرابه.

أما رد البصريين كما عرضه الأنباري بقوله : (لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفا للمبتدأ، لكان المبتدأ أيضا يجب أن يكون منصوبا لأن المبتدأ مخالف للظرف، كما أن الظرف مخالف للمبتدأ، لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد، وإنما يكون من اثنين فصاعدا[19].

ويبدو أن الأنباري غفل عن أن حكم الرفع في المسند إليه قانون لغوي ثابت وليس أمرا اعتباطيا

يمكن التخلي عنه لأدنى ملابسة، زيادة على أن الظرف وبقية الفضلات اختصت بالنصب تمييزا لها عن المسند إليه المرفوع والمضاف إليه المجرور، فالنصب هنا ليس أمرا طارئا على الظرف وهو يؤدي دور التكملة، وتوزيع العلامات الإعرابية في اللغة العربية وبخاصة الضمة والكسرة محكوم بقانون وظيفي يكاد يكون صارفا وليس خاضعا للافتراض الجدلي على النحو الذي يتصوره صاحب الانصاف.

كما يبدو أن المعايير العقلية البحتة التي تحكم تفكير الأنباري أملت عليه فهما خاصا لفكرة «الخلاف» بحسبانها قيمة مجردة تستلزم بالضرورة ظاهرة النصب، ومن شأنها بحسب هذا الفهم أن تؤثر في طرفي الجملة، فتلحق بها النصب ؛ لأنها ماثلة فيهما كليهما بالنسبة لبعضهما. ولا أعتقد أن هذا التصور كان في خاطر أولئك الذين قالوا بفكرة الخلاف، بل كانوا يلمحون فيها قيمة تنويعية في سياق النظام الوظيفي لعناصر الجملة، فما خالف المرفوع الذي هو المبتدأ في مؤداه، و لم يكن مضافا إليه لا بد أن يكون منصوبا.

وأنوه هنا إلى أن الظرف ليس خبرا عن المبتدأ، حتى عند هؤلاء الذين لم يقدروا عاملا لفظيا يفسر النصب فيه، بدليل احتجاجهم بأن الظرف هنا ليس في المعنى هو المبتدأ، وشرط الخبر أن يكون في المعنى هو المبتدأ.

ونستطيع بعد ذلك أن نستنتج بأن الجملة العربية لا تشترط في إفادتها وصحة تكوينها تكامل العلاقة الإسنادية كما هي في تصور النحاة، فجملة الظرف ليس فيها مسند بالمفهوم الذي تعارف عليه النحويون، وهو أن يكون هذا المسند عين المسند إليه (المبتدأ) وليس هناك ضرورة لتقرير مشتق محذوف أو فعل ليكون عاملا في الظرف، ويكون هو الخبر في نفس الوقت، وذلك لتمام المعنى في الجملة بوجود الظرف وحده، وللاستغناء بعامل الخلاف في تفسير النصب في الظرف وبهذا تكون جملة : المسجد أمامك، في خلوها من علاقة الإسناد مع إفادتها معنى يحسن السكوت عليه، شبيهة بجملة النداء، التي لا تنطوي على علاقة إسنادية. وكذلك جملة القسم في قولنا جوابا على كلام سابق : لا والله، أو بلى والله.

وبالتأمل جيدا في مضمون هذه الحقيقة سنجد أن ما يترتب عليها ذو فائدة كبيرة للدارسين حيث يمكننا بعد ذلك استبعاد كثير من التقديرات التي تنوء بها طائفة من الأنماط التركيبية في الكلام العربي مثل جملة النداء وجملة القسم وجملة الجواب وغيرها.

2 ـ خبر (ليس)، و(ما الحجازية)، و(لا)، و(لات)، و(إن)

يعد النحاة (ليس) من أخوات (كان)، وهي عندهم فعل ماض جامد، لا يستعمل منه مضارع ولا أمر، وليس له مصدر.

وأصلها عند الخليل والفراء : لا أيس بمعنى (وجود)، وقد سُمع عن بعض العرب قوله : ليس لفلان أيس، ثم حذفت الهمزة أو الألف فصارت (ليس)، كلمة تفيد النفي وأدرجت بحكم نوع العمل الذي ينسب إليها مع مجموعة الأفعال النواسخ التي تشبهها في الاقتران بجملة الابتداء[20].

لقد أيد البحث اللغوي في الساميات ما ذهب إليه الخليل في أن أصل (ليس) (لا أيس) فهي في اللغة الأكدية تدل على الوجود وهي في العبرية (أيش) وفي الآرامية (ايث)[21]، ويظهر أن هذه الكلمة (ليس) نتيجة لتطور صيغة الأصول السامية الأم في موطنها الأول.

ومن أجل ذلك يصعب علينا إدراج (ليس) ضمن الأفعال التي اصطلحوا عليها بالأفعال الناقصة،

ويكون مقبولا ما نسب إلى أبي علي الفارسي وابن السراج وابن شقير من القول بحرفيتها[22].

فهي ليست صيغة فعلية تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث المقترن بزمن، فدلالتها على الزمن معدومة، ولا عبرة بما يقال أنها تنفي الحاضر، لأنهم يدرجونها في صف الأفعال الماضية، ودلالتها على الحدث معدومة أيضا، ودورها أنها تنفي العلاقة الإسنادية القائمة بين المسند والمسند إليه بعدها، ولعل هذا هو مبرر النحويين لإدراجهم إياها ضمن الأفعال التي قالوا بخلوها من الدلالة على الحدث، وأطلقوا عليها اسم «الأفعال الناقصة» فضلا عن اتصالها بالضمائر، مثلَ لست ولسنا ولستم علما بأن هذه الضمائر تتصل بالحروف النواسخ أيضا مثل إن وأخواتها، مما جعلهم يرون في ذلك وجها لتشبيهها بالأفعال.

ولعل ما يؤكد حرفية (ليس) أنها فارقت الأفعال الناقصة عامة بأن خبرها لا يجوز أن يتقدم عليها، كما يرى ذلك الجمهور، وعلل النحويون ذلك بأنها فعل غير متصرف، فلا تجري مجرى الفعل المتصرف، قالوا : والذي يدل على هذا أن ليس في معنى ما، لأن ليس تنفي الحال، كما أن ما تنفي الحال، وكما أن ما لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك ليس.

ومن النحويين من يغلب عليها الحرفية كما يقول الأنباري، ويحتج بما حكي عن بعض العرب أنه قال : ليس الطيبُ إلا المسكُ، فرفع الطيب والمسك جميعا، وبما حكي أن بعض العرب قيل له. فلان يتهددك، فقال : عليه رجلا ليسي فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية، ولو كان فعلا لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال، ولأنها لو كانت فعلا لكان ينبغي أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت به التاء فيقال في لستُ ليست، وقد حكى سيبويه في كتابه، أن بعضهم يجعل (ليس) بمنزلة (ما) في اللغة التي لا يعملون فيها (ما) فلا يعملون (ليس) في شيء[23]، وتكون كحرف من حروف النفي، فيقولون : ليس زيد منطلق، وعلى كل حال فهذه الأشياء وإن تكن كافية كما يقول الأنباري في الدلالة على أنها حرف، فهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف، وهذا ما لا إشكال فيه[24].

ولعل هذه القرائن الاستعمالية في استخدامها ليس مما ساقه الأنباري، والقرائن الدلالية فيما تضمنته بنيتها وعملها الوظيفي كافية للقول بحرفيتها، ونقض مذهب الجمهور في القول بفعليتها، وما دمنا رجحنا القول بحرفية ليس، يكون علينا أن نفسر نصب خبر المبتدأ بعدها على الخلاف كما هو الحال تماما في جملة (ما) الحجازية النافية، وجملة لا النافية للوحدة ولات وإن النافية، ويكون الخلاف بين المبتدأ والخبر المترتب على نفي العلاقة بينهما، ونقلها في المسند من الرفع إلى النصب، ويكون النصب في خبر المبتدأ بعد ليس مقيسا على النصب في خبر ما النافية وأخواتها، وليس العكس، ومع قناعتنا بحقيقة ليس حسب ما سبق، فإنه يفترض بعد ذلك أن ترحل (ليس) من باب الأفعال الناقصة التي أقحمت فيه تحت تأثير القول بنظرية العامل النحوي إلى باب أدوات النفي الداخلة على الجملة الاسمية، ويكون (الخلاف) هو التفسير المشترك بظاهرة نصب الخبر بعد هذه الأدوات جميعا، ومما يرجح ذلك أن انتقاض النفي بـ (إلا) وإثبات إسناد الخبر للمبتدأ يلغي النصب في الخبر ليعود مرفوعا بحكم التبعية كما في قوله تعالى : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾[25].

3 ـ الاستثناء بـ (إلا)

حكم المستثنى بإلا يتنوع حسب نوع الجملة، ولسنا في حاجة إلى عرض المستثنى في حالة

الرفع، ولا لحالة الجر، بل سنفصل القول عندما يكون منصوبا في جملة الاستثناء التام في مثل قولنا : شربنا الشراب إلا قليلا، وفي نحو : ليس لنا طريق إلا طريق الحق، فالمستثنى في هذين المثالين استحق النصب (لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره)[26]. وهذا الإخراج يقتضي مخالفة في العلامة، ولا يمكن أن تكون هذه العلامة غير الفتحة للأسباب التي قدمناها، سواء كان هذا الذي قبله مرفوعا كما مثلنا أو مجرورا كما في قولنا : ما مررت بأحد من الناس إلا عليا.

وتقاس هذه الحالة على المستثنى الواقع بعد مستثنى منه منصوب مثل قولنا : قرأت الكتاب إلا فصلا واحدا، ويبدو هنا أن النصب لا بديل عنه، فالمستثنى في هذه الأمثلة إنما نصب لأنه «مخرج مما قبله» ومخالف له في الحكم الوظيفي الذي يؤديه، وكان من اللازم تبعا لذلك أن يخالفه في الشكل الإعرابي الذي يشكل قرينة الحكم الوظيفي، ودليله في عامة التراكيب.

ويترتب على هذا التفسير أن يجنبنا الاضطراب الذي آلت إليه آراء النحويين في تعليل ظاهرة النصب في الاستثناء التام، فقد تشعبت الطرق بالنحاة في تفسير هذه الظاهرة، فذهب بعض الكوفيين والمبرد والزجاج إلى أن العامل فيه (إلا)، وذلك لأنها قامت مقام استثني ؛ وكان المبرد يرى أن (إلا) هنا قامت مقام الفعل المتقدم أو نابت منابه في عمل النصب، وينقض هذا الرأي أن (إلا) لا تقتضي النصب دائما، بل يأتي المستثنى بعدها مرفوعا أو مجرورا، وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أن (إلا) مركبة من (إن) و(لا) ثم خففت (إنّ) وأدغمت في (لا)، ومثل ذلك ما نسب إلى الكسائي من أن المستثنى نصب لأن تأويله : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم، كما حكي عنه أنه قال : ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول، ومعلوم أن رأي الفراء والكسائي يقوم على ظنّ لم تثبته بعد دراسة التطور التاريخي للغة العربية، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحي أو تنزيل كما يقول الأنباري[27]، فضلا عن أن هذا التركيب الجديد (إلا) لا يقتضي دائما النصب.

ويرى البصريون أن ناصب المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط (إلا)، وهذا مردود بأن جملة الاستثناء لا تقتضي الضرورة تقدم فعل، وذلك مثل قولنا : العلم نور إلا علما أريد به هلاك الناس[28].

4 ـ الاستثناء بـ (غير) و(سوى)

من المعلوم أن (غير) في الاستثناء تأخذ حكم المستثنى بـ (إلا)، ولذا فإنها في حالة النصب تحمل على الخلاف في مثل قولنا : أنجزت الحكومة المشاريع غير مشروع واحد، فقد قامت غير هنا بصفتها مضافة إلى المستثنى مقام المستثنى واستحقت الحكم الإعرابي الذي كان يستحقه المستثنى بـ (إلا)، أما نصب (غير) بعد المستثنى منه المنصوب فتفسيره يلتقي بتفسير النصب في قولنا : أحضرت المدعوين إلا عليا، وهو قائم على عدم البديل، فلا يمكننا استبدال الفتحة هنا بضمة ولا بكسرة لأنهما علامتان إعرابيتان خاصتان بالإسناد والإضافة، والعربية حينما تضطر إلى أمر فإنها تخالف سننها فيه، كما فعلت حين جعلت الياء علامة واحدة للنصب والجر في جمع المذكر السالم بعدما جعلوا الألف التي هي علامة فرعية للنصب علامة للرفع في المثنى بدلا من الواو التي خصوا بها جمع المذكر السالم المرفوع، وكما جعلوا حذف النون في الفعل المضارع المسند إلى الاثنين والجمع المؤنثة علامة مشتركة للنصب والجزم.

ويمكن القول أن ما صح في إعراب (غير) ينطبق على سوى الاستثنائية، فلو كانت هذه الكلمة ـ وهي تؤدي مؤدى (غير) في المعنى وفي الوظيفة ـ تحتمل ظهور العلامة الإعرابية لتحركت بالفتح حكمها في ذلك حكم (غير)، ولكن اعتلالها

بالألف لا يسمح بذلك، ولولا رفضنا للإعراب التقديري لقلنا إنها منصوبة بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر.

والحقيقة أن ما قاله بعض النحاة حين عدوا (سوى) ظرف مكان منصوب بحركة مقدرة[29] ليس صحيحاً، وإنما الذي أوقعهم في هذا الوهم التفسير الذي نقله سيبويه عن الخليل بشأنها. قال سيبويه : (وأما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل رحمه الله أن هذا كقولك : أتأتي القوم مكانك، وما أتاني أحد مكانك، إلا أن في سواك معنى الاستثناء)[30].

وواضح أن هذا تفسير معنى لا تفسير إعراب، لأنه فسرها في موضع آخر بمعنى بدل[31].

ولم يكن الخليل غافلا عن خلوها من الدلالة على المكان أو من خصائص الظرفية المعروفة، ولو كان الأمر كذلك لصح أن يكون ذلك منطبقا على كلمة (غير) لأنها تؤدي في معناها مؤدى (سوى)، وكلاهما يفيدان معنى المخالفة لما قبلهما، فيكون ما بعدهما مستثنى مما قبلهما، وبحكم اسميتهما وملازمتهما للإضافة حل محل المستثنى، في الموقع الإعرابي واستحق المستثنى حكم الجر بإضافتهما إليه.

والدليل على اسميتهما أنهما يقعان مواقع إعرابية متنوعة، فقد يبدأ بهما، وقد يكونان فاعلين، وقد يكونان مجرورين بحروف الجر، وقد يقعان نعتين لما قبلهما فيتبعانه في إعرابه رفعا ونصبا وجرا، والراجح أنهما كانتا تستعملان في منطقتين لغويتين مختلفتين لنفس الغرض، ثم التقت اللهجات المتعددة في مراحل التوحيد اللغوي.

5 ـ المستثنى بعد : خلا وعدا وحاشا وليس، ولا يكون

يذهب النحويون إلى أن المستثنى بعد (خلا) و(عدا) ـ مالم يكن مجرورا ـ يكون منصوبا على المفعولية، وعامل النصب فيه «خلا، وعدا» وهما فعلان ماضيان جامدان في صيغة الاستثناء هذه، والفاعل مستتر فيهما يعود على محذوف مقدر مفهوم من معنى السياق[32]، فتقدير قولنا : اجتهد الطلاب عدا المهملين أو خلا المتخلفين، اجتهد الطلاب عدا الطلاب المهملين أو خلا الطلاب المتخلفين، و(عدا) و(خلا) هنا بمعنى جاوز، فيكون ما بعدهما منصوبا على المفعولية، ولا أعتقد أن هذا التوجيه يقل غرابة وبعدا عن الحق عن توجيه بعضهم النصب بعد (إلا) بأنه بفعل تقديره استثني، نابت إلا منابه.

والظاهر أن لفظي (خلا وحاشا) الاستثنائيين تجاوزا وضعهما الأول، وفقدا قدرتهما على التصرف، فلازما صيغة الماضي وجمدا عليها، كما حدث مع (نعم) و(بئس) اللتين لازمتا صيغة واحدة في المدح والذم، هي صورة الماضي مع تغيير واضح في هيأتهما الصرفية. وأصبحت (عدا) و(خلا) تؤديان مؤدى (إلا) أو مؤدى (غير) في المعنى ولأنهما ليسا اسمين مثل غير وسوى لم تصح إضافتهما إلى ما بعدهما، فكان ما بعدهما منصوبا على الخلاف لما قبلهما بحكم خلافه له في العمل الوظيفي الذي يؤديه في الجملة، أما إذا كان ما قبلهما منصوبا أيضا، فتفسير نصب ما بعدهما يتطابق مع ما قلناه في تفسير نصب المستثنى حال كون المستثنى منه منصوبا أيضا.

أما (حاشا) فإن المستثنى بعدها يكون مجرورا، ولم يحفظ فيها سيبويه غير الجر[33]، ولذا عدها حرف جر، ويكون أيضا منصوبا، وهو رأي الجمهور، وهي عندئذ فعل ماض جامد، وزاد المبرد على ذلك أنه رأى فيها فعلا متصرفا يأتي منه مضارع على نحو ما جاء في قول النابغة :

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه
ولا أحاش من الأقوام من أحد

ويكون المستثنى بعدها منصوبا على المفعولية، كما هو حاله مع عدا وخلا[34].

والذي نرجحه هنا هو أن نصب المستثنى بعد (حاشا) ـ وهي صيغة جامدة اختصت بالاستثناء وليست فعلا متصرفا كما ذهب إلى ذلك المبرد ـــ على الخلاف لما قبله ؛ لأن مؤداها مؤدى (عدا) و(خلا) في إفادة إخراج ما بعدها مما قبلها، ومما استدل به المبرد على فعليتها مردود بأن (أحاشي) في البيت فعل مضارع بمعنى استثني وأخذ مفعولا به لا مستثنى «أحد» المجرور بحرف الجر الزائد، فهي ليست مضارع (حاشا)، لأن حاشا ليست فعلا، ولا تحتمل ضميرا مستترا يعود على الفاعل المتكلم، كما هو الأمر في أحاشي، وإنما اشتقت أحاشي من حاشا الجامدة كما اشتقت يسوِّف من سوف، ويلولي من لو ويبحر من البحر وينجد من النجد، فعلى هذا تكون (حاشا) صيغة جامدة تفيد معنى الاستثناء، فإذا كان الذي بعدها منصوبا، فإنما ينصب على الخلاف لما قبله.

والمستثنى بعد (ليس) يكون حكمه في النصب حكم المستثنى بعد خلا وعدا، فهو منصوب على الخلاف لما قبله، وقد جاء في الحديث الشريف : (ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء) ويرى النحويون في المنصوب هنا خبرا لليس وأن اسمها محذوف يفهم من سياق الكلام[35]، وتقديره هنا : ليس المأخوذ عليه أبا الدرداء، ويكون عامل النصب عندهم (ليس) وهم بذلك يقعون في الوهم نفسه الذي وقعوا فيه عند تفسير النصب بعد (إلا) و(عدا) حينما رأوا في المنصوب مفعولا لعامل متقدم والذي لا شك فيه أن (ليس) سواء أفادت الاستثناء أم لم تفده هي أداة للنفي واحدة في فحواها وفي وظيفتها، فهي تلغي العلاقة الإسنادية القائمة فيما تدخل عليه، إلا أنها في حالة الاستثناء تفيد إخراج ما بعدها مما قبلها، فيكون ما بعدها مخالفا لما قبلها في الحكم الإعرابي ويكون حقه النصب لأنه لا توجد علامة بديلة غيره لمعنى الخلاف، وهي في غير الاستثناء تقتضي أن يكون المسند بعدها مخالفا للمسند إليه بسبب إلغاء علاقة الإسناد، فيكون منصوبا لأن الفتح علامة صالحة للتعبير عن الخلاف.

إن تباين الآثار الإعرابية التي ارتبطت بليس، تبطل نظرية العامل التي قال بها النحاة، فمن غير المسلم به أن يكون عامل واحد يعمل في المسند إليه الرفع مرة، والنصب مرة أخرى، ولا عبرة بما يراه النحويون من أن الاسم بعد ليس الاستثنائية خبر لمبتدأ محذوف، تقديره : ليس بعضهم زيداً، لأن الأولى أن يكون التقدير : ليس زيدٌ بعضهم، فالإخبار هنا عن زيد ونفي القيام عنه في نحو : قام الحاضرون ليس زيدا، وليس الإخبار عن (بعض)، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير[36].

وهذا الرأي يتطابق مع ما قاله الخليل بن أحمد : «إن المستثنى منصوب لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره»[37]، ونكون بذلك قد تجنبنا تعدد التفسيرات الوهمية التي قدمها النحاة لظاهرة النصب فيه.

ونستطيع بعد ذلك أن نحمل (لا يكون) على (ليس) في مجال الاستثناء بهما ؛ لأن مؤداهما واحد في إخراج ما بعدهما مما دخل فيه ما قبلهما، وبخاصة بعد نفي يكون بـ (لا)، فنفي الكون بـ (لا) النافية تؤديه (ليس) التي تنفي الوجود الحاضر.

6 ـ المفعول معه

من أبرز التراكيب التي يبدو فيها أثر الخلاف واضحا بيِّنا جملة المفعول معه، فالمنصوب الذي يسمونه تجاوزا «مفعولا معه» يقع بعد واو لا تفيد العطف أو المشاركة، أي لا تؤدي وظيفة نقل الحكم الإسنادي القائم فيما قبلها إلى ما بعدها، فيكون مشاركا له في العلامة الإعرابية كما هي الحال في عطف النسق الذي تترتب عليه مشاركة ما بعدها لما قبلها في الحكم، وبالتالي مشاركته له في العلامة الإعرابية،

بل هي تفيد المصاحبة فقط، أي إن الحدث الذي صدر عن الاسم السابق لها وقع في معية اسم آخر بعدها، وفي حضوره دون أن تقع من هذا مشاركة للأول في العلاقة الإسنادية التي تلبس بها أو صدرت عنه. فقولنا : ينطلق الركبُ وغروبَ الشمس، لا يقتضي نقل الانطلاق إلى غروب الشمس، وعليه لا يكون الغروب متلبسا بالانطلاق، فيترتب على ذلك عدم تحقق الرفع فيه ؛ لأن الرفع علامة المسند إليه وهو الركب وليس هناك مفرٌّ من أن يحرك بالنصب، لأن الجر خاص بالمضاف إليه، وهذا هو الذي ذهب إليه الكوفيون، فقالوا به تفسيرا لنصب (المفعول معه)[38].

ورأي الأخفش في تفسير نصب ما بعد الواو بأنه ينتصب انتصاب مع في نحو : جئت معه، لا يطرد ؛ لأن مع تنصب في العادة كما تنتصب سائر الظروف مثل (بين ودون ووسط وفوق وما يماثلها)، على حين أن المفعول معه لا يلزم بالضرورة أن يكون دالا على الظرفية أو متضمنا معناها.

ورأي البصريين في تفسير ذلك بأنه بتأثير الفعل الذي قبل الواو بتوسط ينقصه أمران :

الأول : أن جملة المفعول معه لا تقتضي دائما فعلا، فنحن قد نقول : كيف أنت وزيدا ؟ وليس هنا فعل.

الثاني : أن الفعل هنا لازم، ولا يمكن تعديته ـ بمقتضى قانون الإعمال الذي يقولون به، إلى اسم يعمل فيه النصب.

وادعاؤهم بأن الواو تقوي الفعل إنما هو وهم محض، يفتقر إلى دليل يدعمه، كما أن تفسير الزجاج الذي انفرد به عن البصريين بأن النصب إنما هو بفعل تقديره : لابس أو نحوه، في قولنا : استوى الماء والخشبة، ينقضه أنه لا يطرد في تفسير النصب في نحو : كيف أنت وأخاك ؟ أي كيف الأمر بينك وبين أخيك ؟

7 ـ الحال

يمكن لنا أن نفسر اطراد نصب الحال بغض النظر عن الحكم الإعرابي لصاحبها، فهي لمخالفتها النعت ـ وهو تابع لما قبله في وجوه عدة ـ خالفت صاحبها في إعرابه، والتزمت النصب دائما، وفي حالة نصب صاحب الحال، ليس لنا مناص من نصبها، لأن الرفع علم المسند إليه أو تابعه، والجر علم المضاف إليه أو تابعه، فهي في هذا محكومة بمبدأ النصب على الخلاف لما قبلها، مع أن الحقيقة الماثلة فيها أنها نعت لما قبلها، ولكن مخالفتها للنعت من حيث أن المنعوت هناك قد يكون معرفة أو نكرة بينما في الحال يجب أن يكون صاحب الحال معرفة وإلا كان استثناء، محمولا على التأويل، ومن أجل هذه المخالفة مع النعت ألزموها النصب، ودعوى النحويين بأن الفعل الذي تقدم على صاحبها عمل فيها النصب مردودة بقول العرب : هذا الخليفة قادما، وهذا زيد مقبلا، فليس في هذا مايصلح أن يكون عاملا للنصب فيها ويمكن أن يلحق بالحال هنا في معناه ووظيفته وتفسير العلامة الإعرابية اللاحقة له خبر الأفعال الناقصة باستثناء خبر (ليس) في مثل : عاد الحلم حقيقة، وآض الفتى كهلا، لأنه يؤدي وظيفة التمييز لنوع الصيرورة التي تعرض لها المسند إليه وليس وظيفة الحال[39]. أما عامة الأفعال التي اصطلحوا على تسميتها ناقصة، وهي بمجموعها تدل على الكينونة أو الوجود، فيمكن تصنيفها ضمن ثلاث طوائف :

الطائفة الأولى : تدل على الكينونة العامة وهي : كان واستقر وحصل ووجد، وحدث.

الثانية : وتدل على الكينونة الخاصة وهي : أصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وغدا.

الثالثة : وتدل على الكينونة المستمرة وهي : ما زال، وما انفك، وما برح، وما

فتيء، واستمر، وما دام، وما وجد، وما استقر، وما حصل، وقعد.

ويبدو غريبا إدراج الخبر المنصوب بعد هذه الأفعال ضمن المنصوب على الحال، لأنه في حقيقته يتضمن العلاقة الإسنادية بينه وبين المخبر عنه (الاسم)، وهذا يقتضي أن يكون مرفوعا تبعا للمخبر عنه، ولكن تفسير ذلك النصب يكمن في أن هذه الأخبار صارت تؤدي وظيفة الحال بعد أن اقترنت الجملة بالأفعال المتقدمة التي شغلت الموقع الإسنادي، وخلقت علاقة إسنادية جديدة غير التي كان يؤديها الخبر قبل دخولها على الجملة.

وعلى الرغم من الخلاف حول دلالة هذه الأفعال على الحدث فإن ذلك لا يلغي الدور الإسنادي الذي تقوم به باقترانها بالاسم، والخبر المنصوب الذي يؤدي هنا وظيفة الحال، ويتلبس بعلامتها الإعرابية لا يمكن الاستغناء عنه في الجملة، لأن أفعال الكينونة التي اقترنت بها الجملة وشغلت الموقع الإسنادي، لا يصح السكوت عليها ولا تتم بها الفائدة المتوخاة ؛ لأنها تدل على وجود يعرفه كل من المتكلم والسامع، فلا بد أن يستكمل الخبر فائدته بذكر المنصوب الذي نؤيد الكوفيين في تسميته حالا لا خبرا ؛ لأنه إنما يبين هيئة خاصة للموجود المتحدث عنه[40].

8 ـ ظاهرة النصب في الأفعال المعربة

مفهوم الخلاف القائم بينها وبين ما قبلها يتطلب الإجابة عن السؤالين التاليين :

الأول : لِمَ أعرب الفعل المضارع ؟

الثاني : لِمَ كان الأصل في الفعل المضارع أن يكون مرفوعا، فإذا نصب أو جزم فإنما يكون ذلك لعلة طارئة ؟

والجواب عن السؤال الأول على رأي أهل البصرة هو أن المضارع إنما أعرب لمشابهته الاسم، وهذه المشابهة من أوجه عدة، منها : أن الفعل المضارع يكون شائعا ثم يتخصص بدخول أدوات معينة تمحضه للاستقبال مثل : سيدخل زيد، أو للمضي، مثل : لم يدخل زيد، وكذلك شأن الاسم، فهو شائع ثم يتخصص بدخول أداة التعريف عليه، ومنها أنه يقترن بلام الابتداء مثل : إن زيدا ليقوم، وكذلك الاسم يقترن بها، مثل : إن زيدا لقائمٌ وليس كذلك الماضي ولا الأمر، ومنها : أنه يجري مجرى اسم الفاعل في تعاقب حركاته وسكناته، حيث يكتُبُ مثلا على مثال كاتب، وينتزع على مثال منتزع.

ومعلوم أن هذا الوجه الأخير إنما هو شبه لفظي يتعلق ببنية الكلمة وليس شبها وظيفيا أو دلاليا كالوجهين السابقين.

ويلتقي الوجه الأول في احتجاج البصريين في جانب منه بوجهة نظر الكوفيين التي تفسر إعراب الفعل المضارع «بدخول المعاني المختلفة عليه، وتعاقب الأوقات الطويلة»، أي أنه يصلح أن يعبر عن الحال والاستقبال والمضي كما أنه يصلح للتعبير به عن الحال والاستقبال والمضي، كما يصلح أن يعبر به عن الخبر والطلب والإيجاب والنفي حين يقترن بلام الطلب والناهية ولا النافية[41]، فيحتاج إلى إعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع تبعا لتعينه، وذلك نحو قولك : لا تضرب، رفعه مخلص لكون (لا) للنفي دون النهي، وجزمه دليل على كونها للنهي، ونحو قولنا : لا تأكل السمك وتشرب اللبن، نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه على كونها للعطف.

وأعتقد أن العلة التي اعتمدها البصريون في إعراب الفعل المضارع ترتكز في الأصل على افتراض

أن الاسم سابق الفعل في الوجود وأن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، وكلتا الفرضيتين لم تتأيدا بعد، والأرجح لدى الدارسين المحدثين والقدماء أن الفعل سابق في وجوده لعامة المشتقات بما فيها المصدر، وهو أصل له لا العكس كما يرى ذلك البصريون وأشياعهم من المتأخرين.

ولا بد أيضا من التنبيه إلى أن علة إعراب المضارع عند الكوفيين هي تنوع دلالاته ومعانيه من الحال إلى الاستقبال إلى المضي، ومن الخبر إلى الطلب، فهو بهذا يقتضي تنوعا في علاماته الإعرابية كما أن تعاقب المعاني المختلفة على الاسم كانت السبب في تنوع أحواله الإعرابية[42].

ولا يقتضي هذا، بالضرورة، إقراراً بأن الاسم سابق للفعل، لأن العلة في إعرابهما واحدة، وهي قائمة فيهما على السواء، وليس أحدهما مشبها بالآخر، فقد «أعرب الفعل المضارع بالأصالة لا للمشابهة»[43]، الأمر الذي لا ينقض مقالة الكوفيين بأن الفعل أصل للمشتقات عامة، وأن هذه المشتقات تالية له في الوجود. وقد تباينت تفسيرات المحدثين لظاهرة إعراب الفعل المضارع وإن كان بعضها يلتقي كثيرا مع وجهة النظر الكوفية التي ترى في تعدد المعاني التي يحتملها الفعل المضارع وتعاقب الأزمنة عليه سببا في تنوع حركاته الإعرابية.

فالدكتور أحمد الجواري يقرر أن الفعل المضارع يصلح بالقوة للدلالة على كل معاني الفعل وأزمنته، وهو بذلك يحتاج إلى وسائل لتحديده وتوجيهه صوب هذا المعنى أو ذاك، فالفعل من حقه الإعراب نظرا إلى تعدد إمكانات التصرف في معناه الزمني[44].

والمضارع ليس في صيغته ما يقيّده بزمن، وهو في حاجة إلى قيد لفظي لذلك، وفي حالة انعدام مثل هذا القيد يرد مرفوعا حسب حكمه الطبيعي إن صح هذا التعبير، ويحصل تقييده بزمن معين بواسطة أدوات ينجر عنها انتقاله إلى أحكام إعرابية أخرى هي النصب والجزم... فالنصب حكم الفعل المتمحض للاستقبال والجزم حكم المضارع الدال على بعض المعاني التي تقربه من الماضي أو الأمر أو تَسمُه بنوع من النقص في الدلالة كما هو الأمر في جملة الشرط[45].

ويرى باحث آخر أن الفعل سواء كان ماضيا أو مضارعا أو أمرا فهو معرب، والعلامات التي تظهر في آخر الصيغ المختلفة تعبر عن درجة ما سماه «الفعالية» التي تربط بها العلامات الإعرابية تنوعا واختلافا تبعا لتفاوت درجة هذه «الفعالية» فعلامات الإعراب تعبر عن «الفعاليات المختلفة أو انقطاعها في الصيغ الفعلية وعن مدى المشاركة في أداء هذه الفعاليات في الأسماء المعربة»[46].

فالضمة وهي أقوى الحركات تعبر في المضارع المرفوع عن فعالية حية واقعة في الحال ومستمرة أو هي أكيدة الوقوع في الاستقبال. والنصب في المضارع علامة على ضعف الفعالية والشك في حصولها واستمرارها مستقبلا، أما الجزم فهو يفيد انقطاع الاستمرار أو الفعالية، وهذا ما يؤيده المعنى اللغوي لكلمة الجزم التي تفيد القطع[47].

وبغض النظر عما يقوم في وجه هذه المحاولة التفسيرية ووجه سابقتها من اعتراض يحول دون التسليم بهما، يستند إلى أن المضارع المقترن بالسين أو سوف اللتين تمحضانه للاستقبال دون أن تؤثرا فيه النصب كما هو الحال مع (أن ولن وحروف السببية)، فإن الاعتراض الخطير الذي يوهن في صحتهما ـ كما يبدو لأول وهلة ـ هو أن «تقييد معنى الفعل للحال أو الاستقبال أو المضي أو الطلب، إذا كان حاصلا بفضل اقترانه بأدوات معينة،فلم احتيج إلى علامات الإعراب دليلا ثانيا على هذا التقييد ؟ أليست الأداة

كافية لترشد إلى التغير الحاصل في المعنى ؟ أو ليس في إفادة معنى واحد بوسيلتين لفظيتين منافاة لمبدأ الاقتصاد في المجهود ؟»[48].

إن هذا الاعتراض الذي يبدو مغريا، لأول وهلة، للقول به والتوقف عنده، ليكون بعد ذلك وسيلة لإلغاء التفسير الذي علل به الكوفيون وبعض المتأخرين إعراب الفعل المضارع، يمكن الإجابة عليه بأن اقتران الفاعل بالفعل والمبتدأ بالخبر وما يفيده هذان (الفعل والخبر) من معنى الفاعلية والإخبار لم يمنع أن يختص كل من الفاعل والمبتدأ بعلامة الفعل بمعنى الفاعلية «الإسناد» في الفاعل فإن هذا الأخير لم يستغن عن علامة الإسناد الخاصة بالمسند إليه وهي الضمة، وكذلك في المبتدأ، فعلى الرغم من إفادة الخبر المقترن به معنى «الإخبار عنه والإسناد إليه»فإنه لم يستغن عن علامة الاسناد الخاصة التي هي الضمة، وكذلك الأمر في الإضافة، فعلىَ الرغم من وجود أداة الإضافة وهي حرف الجر أو الاسم المضاف فإن المضاف إليه لم يستغن عن علامة الاضافة وهي الجر.

وهذا الاعتراض ونحوه يمكن إدراجه ضمن تيار في الدراسة اللغوية يرى أن هناك تغيرات حركية ذات طبيعة صوتية صرفة لا تتحكم فيها لا الأدوات ولا العوامل، وأن الفعل بما فيه المضارع يخضع لجدول تصريفي لا لجدول نحوي، وأن الأفعال لا تعبر عن معنى من المعاني النحوية المعروفة التي يحددها الجدول النحوي. ولا يقوم الفعل مباشرة بوظيفة المسند إليه ولا المضاف إليه ولا المتعدي عليه، ولذا لا يخضع الفعل المضارع للوظائف النحوية التي لا تعرفها إلا الأسماء فقط، وتكون على هذه قضية إعراب الأفعال وبنائها من القضايا المفتعلة التي تعقد الأمور وتحول دون توزيع الصيغ الفعلية على جدول خاص بها وهو الجدول التصريفي[49]. والتعقيب على وجهة النظر هذه يتلخص في أن الذين قالوا بإعراب الفعل المضارع لم ينسبوا إليه وظيفة نحوية من تلك الوظائف التي اختص بها الاسم، ولم يفسروا تنوع حركاته الإعرابية بتنوع الوظائف التي يؤديها كما هو الحال في الاسم، بل رأوا أن تنوع هذه الحركات إنما هو إيحاء بتنوع المعاني التي يفيدها هذا الفعل من أخبار أو طلب أو شرط أو إيجاب أو نفي، وبتنوع الأزمنة التي يمكن أن يعبر عنها هذا الفعل من حضور أو مضي أو استقبال.

وإذا لم يكن هذا الأمر مطردا تماما في جميع أحوال هذا الفعل فإنما كان ذلك لأن حكم الأفعال التي يخشى فيها الالتباس عمم على الأفعال الآمنة منه، لأنه قد يطرد في الأكثر الحكم الذي ثبت علته في الأقل[50].

ويمكن الآن أن نشرع في الإجابة عن السؤال الآخر وهو : لم كان الأصل في الفعل المضارع الرفع، وأنه لم ينتقل عن الرفع ما لم يسبق بناصب أو جازم ؟

والجواب يمكن أن نجده عند البصريين في مقالتهم التي تعلل ذلك بقيام المضارع مقام الاسم، الذي الخبر المسند لدى حقه الرفع[51].

غير أن احتجاج البصريين لمذهبهم لا يخلو من الاضطراب، فقد احتجوا أولا بأن قيام الفعل مقام الاسم عامل معنوي فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه. وهذا ينقصه أن الفعل هنا يقوم مقام الخبر ويؤدي وظيفته، وبذلك يستحق علامته الإعرابية ولا يحتاج إلى ما يسمونه عاملا معنويا يشبه الابتداء لتفسير رفعه. واحتجوا ثانية بأنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطي أقوى الإعراب وأقوى الإعراب الرفع، فلهذا كان مرفوعا[52].

ولا يخفى أن الحديث عن أقوى الأحوال التي وقع فيها الفعل بسبب وقوعه موقع الاسم والذي

اقتضت اعطاءه أقوى حالات الإعراب وهي الرفع، هو محض تصور وهمي. فبأي مقياس نحدد الأحوال القوية والأحوال الضعيفة، سواء أكانت هذه الأحوال على مستوى الوظائف أم على مستوى الحالات الإعرابية أم على مستوى المعاني. ولم لا يكون معنى الطلب وما يترتب عليه من جزم أقوى من معنى الإخبار وما يترتب عليه من رفع، ولم لا يصدق ذلك على الفعل الماضي وفعل الأمر وكلاهما واقع موقع الاسم ؟ فضلا عن أن الفعل هنا وقع موقع الخبر ولم يقع موقع المبتدأ الذي يرى فيه البصريون أقوى الأحوال لكونه المسند إليه والمخبر عنه وليس فضلة أو تكملة.

والحق أن تفسير الرفع في المضارع المجرد من لوازم النصب والجزم أو الاتصال بالضمائر إنما يكمن في حلوله محل المسند، ولأن الأصل في المسند الرفع لأنه تابع للمسند إليه ووجه من وجوهه لذلك اقتضى أن يكون الفعل المضارع مرفوعا[53].

وللفعل المضارع في بنيته الصرفية ما يؤهله لذلك، خلافا للفعل الماضي الذي لا تسمح له صيغته بذلك ؛ لأننا لو وضعنا عليه الضمة التي هي علامة المسند لا لبَس بالفعل المتصل بضمير الجماعة، ولعل ذلك هو الذي جعل العرب يلزمونه الفتحة وهي حركة مستحبة ليس هناك بديل يغني عنها، فإذا اتصل بالضمائر خضع للقوانين الصوتية فبني على السكون في مثل : دخلت أو على الضم في مثل : دخول، شأنه في ذلك شأن المضارع الذي يتعرض لمثل هذا حينما يتصل بالضمائر مثل : تدخلين وتدخلان ويدخلن ولا تدخلي ولتدخلن ونحوها، فيتخلى عن سمة الرفع اللازمة له في الأصل فيمكن القول إذن أن العرب لم يفرقوا في النطق بين قولهم : عمرو قادم اليوم، وعمرو يقدم اليوم، ويقدم عمرو اليوم.

ويتوقف تدعيم هذا الرأي على معرفة النمط التركيبي الذي كان شائعا في مراحل التاريخ اللغوي الأولى، وهل هو النمط الاسمي الذي يبدأ بالاسم ثم يخبر عنه بالفعل أو بالوصف بعد ذلك، أو هو النمط الفعلي الذي تبدأ فيه الجملة بالفعل ثم يتلوه الفاعل (المخبر عنه) ونحن لا نملك الآن الدليل القاطع الذي نرجح به أحد الاختيارين.

كما أن الدراسات اللغوية التاريخية لم تقطع بعد ـ في حدود علمنا ـ بشيء من هذا بالنسبة للغة العربية، وإن كان بعضهم يرى ـ تصورا واجتهادا ـ أن الجملة الفعلية هي الأساس في التعبير اللغوي عند العرب[54]، وهو أمر لم يؤيده الدرس اللغوي الحديث بعد. وعلينا الآن ـ بعد أن رجحنا ارتباط حركة الفعل المضارع بالمعاني أو الأزمان التي تتعاقب عليه ـ أن نستعرض التطبيقات التي وردت في الكلام العربي الفصيح مؤيدة لهذا الاعتقاد، وما قيل في تفسيرها وتوجيهها، مما يؤيد وجهة النظر التي تبنيناها في محاولتنا هذه ولا بد من التنبيه أولا إلى أن القدماء من النحاة استخدموا أيضا في هذا الصدد مصطلحا آخر هو «الصرف» إلى جانب مصطلح الخلاف الذي استخدموه في مجال الاسم والفعل وقد عرفوا الصرف، بأنه مجيء الواو معطوفة على كلام في حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها.

كقول الشاعر :

لاتنه عن خلق وتأتي مثله
عار عليك إذا فعلت عظيم

وقولهم : لو تركت والأسد لأكلك، ولو خليت ورأيك لضللت، لما لم يحسن في الثاني أن تقول : لو تركت وترك رأيك لضللت، تهيبوا أن يعطفوا حرفا لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله[55].

فالصرف ـ في مؤداه الدلالي ـ هو اختلاف جهتي الفعل أو الاسم باختلاف المعنى الذي يؤديه

كل منهما مما يترتب عليه الاختلاف في العلامة التي تلحقه، والتي لا نرى مانعا في تسميتها- في مجال الفعل - بالعلامة الإعرابية طالما أنها تعرب عن معنى من المعاني التي يتلبس بها الفعل ويخالف بها ما قبله.

1) المضارع المنصوب بعد الواو في مثل قولهم :

لا تأكل السمك وتشرب اللبن.

وقول الشاعر : لا تنه عن خلق وتأتي مثله.

يذهب البصريون إلى أن الفعل بعد الواو في هذين المثالين ونحوهما منصوب بأن المصدرية المضمرة التي تملك وحدها الحق والقوة على نصب الفعل المضارع بسبب تخصصها به، وذهب الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي عامل النصب بنفسها، لأنها خرجت عن باب العطف. بينما ذهب الكوفيون إلى أن هذا الفعل منصوب على الصرف (الخلاف) ومعناه عندهم أن الثاني مخالف للأول لأنه لا يحسن فيه تكرير العامل، وهو لا الناهية، فلما كان الثاني مخالفا للأول ومصروفا عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصبا له، وصار هذا كما قلنا في الظروف، نحو : زيد عندك، وفي المفعول معه نحو : «لو ترك زيد والأسد لأكله» فكما كان الخلاف يوجب النصب هناك فكذلك ها هنا[56]، ولا أظننا بحاجة إلى التعليق لتأييد وجهة النظر هذه التي تنطلق من مفهوم وظيفي ودلالي لتفسير تنوع الحركة الإعرابية طبقا لتنوع الدلالة والوظيفة التي يؤديها الفعل في سياقات مختلفة،والحق أن مفهوم الخلاف لم يكن غائبا عن ذهن البصريين وهم يفسرون ظاهرة النصب بعامل مقدر، فقد قرروا أن العرب «لما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول، وحول المعنى إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير أن لأنها من الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل»[57].

ومعنى قولهم «حول المعنى» هو أن التقدير عندهم : لا يكن منك أكل للسمك وشرب للبن، ولهذا احتاجوا إلى تقدير أن ليكون لدينا مصدر في معنى الاسم صالح للعطف على ما قبله. وهم بهذا قد عالجوا الداء الذي خلقوه بداء آخر أشد وطأة منه.

فتقديرهم غير المبرر للإسم في صدر الجملة ألجأهم إلى تقدير أن المصدرية قبل الفعل المنصوب ليكون هذا صالحا للعطف على ما قبله. إضافة إلى أنهم يفترضون في هذا معنى العطف أي المشاركة، في حين أنها لم تعد تفيد هذا المعنى في العبارة لأن النهي لم يقع على الاثنين بل وقع على أولهما حينما يكون الثاني قائما، وهي أقرب ما تكون إلى واو الحال.

2) المضارع المنصوب بعد الفاء الواقعة في جواب الأمر نحو :

يا ناق سيري عنقا فسيحا

إلى سليمان تستريحا

والنهي نحو قوله تعالى : ﴿ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي﴾[58].

والنفي نحو قوله تعالى : ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾[59].

والدعاء نحو : رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن[60].

والاستفهام نحو قوله تعالى : ﴿فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا﴾[61].

والعرض نحو : ألا تنزل فتصيب خيرا[62].

والتخصيص نحو قوله تعالى : ﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين﴾[63].

والتمني نحو قوله تعالى : ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما﴾[64].

ويذهب الكوفيون في ذلك كله إلى أن الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء إنما انتصب بالخلاف بينما يذهب البصريون إلى أنه منصوب بأن مضمرة وذهب الجرمي إلى أنه منصوب بالفاء نفسها. لأنها لم تعد عاطفة[65].

وحجة الكوفيين أن الجواب المنصوب مخالف لما قبله، فهو ليس طلبا في جملة الطلب وليس خاضعا للنهي في جملة النهي، ولا منفيا في جملة النفي، وكذلك ليس هو استفهاما في جملة الاستفهام ولا عرضاً ولا تحضيضا، ولا تمنيا في بقية الجمل، فلما لم يكن الجواب شيئا من هذه الأشياء كان مخالفا لما قبله لاختلاف مؤداه عن مؤدى ما قبله، سواء أكان ما قبله فعلا أم غير فعل نحو قوله تعالى : ﴿هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا﴾ وذلك لأن الحكم العام الذي يستحقه الفعل في هذا النمط من التراكيب يطرد فيما يجري مجراها مما ليس فيه فعل سابق للفعل المنصوب. ومما هو جدير بالملاحظة أن مفهوم المخالفة لا يقتضي بالضرورة أن تكون العلامة هي الفتحة، بل قد يقتضي أحيانا أن تكون العلامة المترتبة على الخلاف هي الضمة إذا كان الأول منصوبا بحكم الوضع الوظيفي والدلالي الذي يتحكم به، مثال ذلك قول الشاعر :

على الحكم المأتي يوما إذا قضى
قضيـــة أن لا يجـــور ويقصـد[66]

فلما نصب الفعل الأول المنفي بعد أن المصدرية المدغمة بلا النافية كان الثاني الذي لم يخضع لمفهوم النفي مرفوعا، لأنه خالف، في وجهته الأول، وأريد به الإثبات على معنى : بل يقصد.

وقد يبدو الحديث عن أن المضمرة وجوبا بعد الفاء التي ينتصب بها الفعل أمرا غير ذي بال، وهو إلى الخيال أقرب منه إلى التحليل العلمي في دراسة اللغة، وعلى ذلك فليس ثمة حاجة للحديث عنه ـ وبيان بطلانه أن هذه المقالة ستكون صحيحة مبررة لو كانت قاعات الدرس النحوي في جامعاتنا العربية قد تحررت من عبء هذه التصورات وترديد هذه التفسيرات، أما ما دام الأمر ليس كذلك وما دامت هذه الأفكار والأنظار النحوية غير الصائبة تجد طريقا إلى من يرددها ويؤمن بها من أساتذة النحو ومدرسيه، وهم كثرة غالبة يثقلون بها كواهل الدارسين من الشباب الذين يجدون في استساغتها وقبولها صعوبات جمة ومتاعب شديدة، فإن الحديث عنها يظل مشروعا، بل مسؤولية خطيرة تقتضي الأمانة العلمية والواجب القومي تجاه اللغة العربية أن نؤكد الحديث عنه وندعو إليه حتى يصبح بديلا لهذه الأوهام والخيالات التي ينوء بها كاهل الدرس النحوي وتعوق من انطلاقه أسوة بالدراسات اللغوية الأخرى.

إن الاعتماد في تدريس المادة النحوية لطلبة الجامعات على كتب النحو التقليدية وما ينحو منحاها فضلا عن غياب التصور العلمي الصحيح لقوانين التركيب اللغوي وسننه في أذهان كثير من أساتذة النحو ومدرسيه هو الذي يفرض على الدرس النحوي هذه الغلالة الكثيفة التي تحجب صفاء الأساليب العربية الناصعة وتذهب برونقها.

إن لنا في علمائنا القدامى ممن وفقوا إلى فهم الأساليب اللغوية فهما صحيحا وأحسنوا تفسير الظواهر الإعرابية تفسيرا صائبا فضلا عن إنجازات معاصرينا من دارسي اللغة ما يعصمنا من الوقوع في شرك الفهم التقليدي للأساليب والترديد لمقولات النحاة المناطقة الذين أثقلوا كاهل الدرس النحوي بتفسيراتهم وتعليلاتهم التي تجافي منطق اللغة وأسرارها البلاغية، وليس تجاهلهم لموضوعية «الخلاف» في تفسير الظاهرة الإعرابية في طائفة من التراكيب العربية إلا مثالا واحدا من الأمثلة التي خانهم فيها التوفيق في إدراكه كنه الأساليب العربية وفهمها الفهم الصائب.

الهوامش

(1) المسائل والأجوبة لابن السيد (خ) مكتبة الاسكوريال و143.
(2) الخصائص 110/1 .
(3) الرد على النحاة 87 .
(4) الإنصاف 247 .
(5) سورة هود 72. وانظر شرح التصريح للأزهري 266/1.
(6) نتائج الفكر للسهيلي (خ) ورقة. 10 أ (نقلاً عن د. محمد إبراهيم البنا 74).
(7) ارتشاف الضرب 498 (نقلاً عن د. محمد إبراهيم البنا : 75).
(8) أمالي السهيلي : مسألة الممنوع من الصرف.
(9) الكتاب 330/2 .
(10) شرح التصريح على التوضيح 395/1 .
(11) الكتاب 118/2 .
(12) الكتاب 120/2 .
(13) انظر : مدرسة الكوفة 269 وما بعدها.
(14) تبين من الإحصاء أن نسبة شيوع الفتحة هي حوالي 460 بالألف والكسرة 184 والسكون انظر : الألسنية العربية 69/1 .
(15) انظر : الألسنية العربية لريمون طمان 29/2 .
(16) نفسه 20/2.
(17) مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي 297.
(18) انظر : الانصاف مسألة 29، وشرح المفصل 90/1 وشرح الكافية 92/1، وشرح التصريح التوضيح 166/1.
(19) الانصاف 247/2.
(20) انظر : كتاب العين 300/7 (ليس) ولسان العرب 212/6 (ليس) والتطور النحوي 169.
(21) انظر : الفعل : زمانه وأبنيته للدكتور إبراهيم السامرائي 65، والتطور النحوي 111 وفقه لوافي 188.
(22) شرح الجمل لابن عصفور 378/1 ومغني اللبيب 325/1 (ط دار الفكر ـ بيروت).
(23) الكتاب 147/1.
(24) الإنصاف 161/2 (مسألة 18).
(25) آل عمران 144.
(26) الكتاب 330/2.
(27) الإنصاف 264.
(28) انظر : الإنصاف (مسألة 34).
(29) شرح المفصل 82/2، وشرح الكافية 284/1 والإنصاف (مسألة 39).
(30) الكتاب 350/2.

(31) انظر الكتاب 231/4.
(32) نفسه 348/2.
(33) الكتاب 390/2.
(34) المقتضب 291/4.
(35) الكتاب 390/2.
(36) انظر : الإنصاف 249/1 .
(37) الكتاب 330/2.
(38) الإنصاف مسألة 30.
(39) في النحو العربي : 182.
(40) نفسه 182 وانظر : شرح الكافية 290/2.
(41) الإنصاف (مسألة 73).
(42) الخصائص 35/1، والإيضاح للزجاجي 69 وشرح المفصل 49/1.
(43) شرح الكافية 227/2.
(44) نحو الفعل 28. .
(45) نحو الفعل 26 وما بعدها.
(46) محمد الكسار، المفتاح لتقريب النحو 192 (نقلا عن المهيري في : لِم أعرب الفعل المضارع) الحوليات التونسية عدد 16 ص 21.
(47) المصدر السابق 194 (الحوليات التونسية عدد 16 ص 22).
(48) المهيري : المرجع السابق ص 20.
(49) الألسنية العربية، ريمون طمان 14/2.
(50) الرضي : شرح الكافية 227/2.
(51) الإنصاف (مسألة 74).
(52) الإنصاف 552.
(53) نحو الفعل للجواري 26.
(54) علي الجارم، الجملة الفعلية (مجلة مجمع اللغة العربية جـ 3 القاهرة 1953).
(55) الإنصاف، (مسألة 30، 29) ابن يعيش 21/7.
(56) الإنصاف (مسألة 75).
(57) المرجع السابق ص 556.
(58) سورة طه : 81.
(59) فاطر : 36.
(60) ابن عقيل 350/2.
(61) الاعراف : 35.
(62) ابن عقيل 351/2.
(63) المنافقون : 10.
(64) النساء : 73.
(65) الإنصاف (مسألة 76).
(66) الكتاب 56/3، ابن يعيش 38/7، الخزانة 613/3.

مصادر البحث ومراجعه

(1) أبو الحسين بن الطراوة (د. محمد إبراهيم البنا) دار أبو سلامة تونس.

(2) إحياء النحو ـ إبراهيم مصطفى، القاهرة 1937.

(3) الألسنية العربية ـ ريمون طحّان، دار الكتاب اللبناني ـ بيروت.

(4) أمالي السهيلي،ت.محمد إبراهيم البنا، دار السعادة ـ القاهرة.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ـ المكتبة التجارية ـ القاهرة

(6) الإيضاح في علل النحو للزجاجي،ت.مازن المبارك ـ دار العروبة ـ القاهرة.

(7) التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ـ المكتبة التجارية الكبرى ـ القاهرة.

(8) حوليات الجامعة التونسية ـ العدد 16-1978.

(9) الخصائص لابن جني،تـ.محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

(10) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي،تـ.شوقي ضيف ـ دار الفكر العربي/القاهرة.

(11) شرح ابن يعيش على المفصل ـ دار الطباعة المنيرية ـ القاهرة.

(12) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،تـ.صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف ـ بغداد، 1980.

(13) شرح الكافية للرضي الاستراباذي ـ الأستانة 1275هـ.

(14) في النحو العربي ـ مهدي المخزومي، المكتبة العصرية ـ بيروت.

(15) كتاب سيبويه ـ تحقيق عبد السلام محمد هارون. عالم الكتب ـ بيروت.

(16) اللامات لأبي الحسن الهروي،تـ.يحيى علوان، مكتبة الفلاح ـ الكويت 1980.

(17) مدرسة الكوفة ـ د. مهدي المخزومي، مطبعة الحلبي ـ القاهرة.

(18) المقتضب للمبرد،تـ.د. محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة.

(19) نحو الفعل ـ د. أحمد عبد الستار الجواري، بغداد 1974.

(20) الفعل زمانه وأبنيته ـ د. إبراهيم السامرائي، بغداد.